أو توجيهها، بغية الاستفادة منها في معالجة القضايا الداخلية. وسوف تؤمن، أكثر من اللازم، بضرورة احترام قواعد اللعبة الدبلوماسية الدولية، واستقرار العلاقات الدولية. كذلك، سوف تكون حذرة، غير مغامرة، تتبع سياسة ضبط النفس في الازمات التي تحاول الاستفادة منها، لتقوية نفوذها، أو للحصول على موطىء قدم لنفوذ جديد، وتتخوّف من الانجرار الى نزاعات مفتوحة، أو مواجهة مفتوحة، مع الولايات المتحدة الاميركية[٣٦].

وفوق ذلك كله، يدرك الاتحاد السوفياتي ان الحل الشامل، والنهائي، للنزاع في المنطقة غير ممكن؛ فسيبقى ميزان القوى يميل الى مصلحة اسرائيل، بحيث يجعلها رافضة، بصورة دائمة، للتجاوب مع المطالب الفلسطينية؛ ويدرك، كذلك، ان أي محاولة لايجاد تسوية في اطار الميزان الراهن للقوى ستقوم على ابعاده منها واعتماد مبدأ المفاوضات الثنائية. ويسهّل ذلك الامر غياب الحد الادنى من التنسيق العربي العام. وفي هذا الاطار، لا يستطيع الاتحاد السوفياتي الامساك بزمام المبادرة الدبلوماسية؛ وكل ما يستطيعه هو عرقلة فرض تسوية اميركية ـ اسرائيلية هو خارجها، وذلك بواسطة تقديم المزيد من الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الطرف الرئيس في النزاع.

ولا ريب في ان موسكو التي دعمت، في السابق، المنظمة في مواقفها المعروفة، لعبت الدور الاساس، ولو الخفي اجمالاً، في التحوّل العميق الحاصل حالياً في مواقف واستراتيجيات المنظمة. فموسكو لم تكتف بتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية على قبول قرارات مجلس الأمن المعروفة، بل هي ضغطت، بالحاح، في هذا الاتجاه، وأمّنت الحماية السياسية اللازمة لها. وهذا الدعم، بل هذا الالحاح، أثار حفيظة البعض، وتعجّب الكثيرين؛ حتى ان قيادياً فلسطينياً بارزاً فاجأ دبلوماسياً اوروبياً التقاه، مؤخراً، بالتحليل التالي: «السوفيات يساعدوننا كثيراً؛ بل اننا بدأنا نخاف من هذا الدعم. هم يريدوننا ان ننفّذ المطالب الاميركية، ويدفعوننا في هذا الاتجاه، حتى بتنا نتساءل هل انهم قرّروا 'تسليمنا' الى الاميركيين في مقابل سحب بعض الصواريخ الاميركية من على الساحة الاوروبية؟»[٣٧].

في هذا السياق، يطرح سؤال رئيس حول ما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لاستثمار رأس المال السياسي الضروري في السعي نحو تحقيق تسوية للنزاع في المنطقة. وما يدور، حالياً، في الذهن الاميركي هو ان المرحلة المقبلة هي، في أفضل الاحوال، المرحلة الانتقالية الطويلة نسبياً؛ وعندما تتمّ، لا يعدو التحدث عن ربط الاجراءات الانتقالية باتفاق لاحق حول الوضع النهائي للارض المحتلة مقبولاً من الاطراف المتنازعة، ولا يعدو كونه موقفاً «مبدئياً» و«نظرياً» بات يردّد حول مسألة مؤجلة ليس لها طابع الالحاح. وبما ان واشنطن لا تريد طرح أي مبادرات سياسية جريئة، أو القيام بتحركات بارزة في منطقة الشرق الاوسط، فقد وجدت، على الارجح، في خطة وزير الخارجية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس، ركائز مشجّعة؛ وهي تريد، الآن، العمل على تطويرها بأمل اقناع الاطراف الاقليمية المتنازعة بقبولها. ويبدو هذا الاقناع، بحد ذاته، عملية تحتاج الى وقت طويل، لا ينتفي فيه امكان حصول متغيّرات اقليمية، من شأنها ان تقلّل، أو تعظّم، من فرص الحل.

مستقبل بديل

ان الاستشراف يقتضي، من حيث الاساس، الموازنة بين الانطلاق من تحديد معيّن للواقع وعدم الوقوع في اسار التمنّيات. وبما ان الصفحات السابقة ركّزت على القيود المحلية والاقليمية والدولية التي تفرضها البيئة السياسية على الفرص الفلسطينية المتاحة، فانه يصبح لزاماً علينا ان نسأل، ضمن اطار الاعتبارات العملية، عن مدى الواقعية والاحتمال الفعلي لما يقود اليه ثبات